الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.41

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
17 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيلينغا – إيبوتو ..... (الكاميرون)

فيما بعد: السيد بريبوتن (نائب الرئيس) ..... (سلوفاكيا)

فيما بعد: السيد بيلينغا – إيبوتو (الرئيس) ..... (الكاميرون)

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-60982 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/58/118 و Corr.1، A/58/121، A/58/181 و Add.1، 185 و Corr.1 و Add.1 و 2، A/58/212، 255، 257، 261، 266، 268، 275، A/58/276 و Add.1، A/58/279، 296، 309، 317، 318، 330، 380، و 533؛ A/C.3/58/9)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/58/127، 218، 219، 325، 334، 338، 379، 393، 421، 427، 448 و 534؛ A/C.3/58/6)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/58/36)

١ - **السيد هانت** (المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه): قال في معرض عرض تقريره (A/58/427) إن النهج الذي اتبعه في تنفيذ ولايته اشتمل على إجراء مشاورات وإقامة تعاون على أوسع نطاق ممكن، وعلى قناعته بأن قانون حقوق الإنسان الدولي ينبغي تطبيقه بشكل مطرد ومتماسك وبأن الحالات الوطنية والدولية تؤكد عدالة المطالبة بالحق في الصحة الذي يشمل الرعاية الصحية والعوامل الضمنية الحاسمة للصحة.

٢ - ومضى قائلا إن محور أعماله قد ارتكز على تعزيز حق الإنسان في الصحة على النحو المجسد في المعاهدات الدولية المُلزمة قانونا، وفي دستور منظمة الصحة العالمية وقرارات لجنة حقوق الإنسان؛ والنطاق القانوني للحق في الصحة وتحديد الممارسات الجيدة لإعمال ذلك الحق على جميع المستويات؛ والفقر المقترن بالتمييز والوصم، وعزز بذلك الانسجام بين ولايته والأهداف الإنمائية الأربعة للألفية المتعلقة بالصحة.

٣ - وأردف قائلا إن المسائل الست المحددة التي سيعالجها خلال ولايته هي عنصر الصحة في استراتيجيات الحد من الفقر، بما فيها ورقات الاستراتيجية؛ والأمراض المهملة؛ وتقييمات الأثر؛ ومنظمة الصحة العالمية والحق في الصحة؛ والصحة النفسية؛ ودور المشتغلين بمهنة الصحة. وفي حين يؤدي النهج القائم على المحاكم دوراً لا غنى عنه في الحصول على الحق في الصحة هناك أيضا النهج القائم على السياسات الذي يشمل صنع السياسة العامة على الصعد المحلية والوطنية والدولية. وأشار إلى أنه يعتزم دراسة وتعزيز هذين النهجين المتكافلين اللذين يشد كل منهما أزر الآخر واللذين لا غنى عن اتباعهما للإعمال الكامل للحق في الصحة.

٤ - وتابع كلامه قائلا إن السياسات القائمة على قواعد حقوق الإنسان - كالحق في الصحة مثلا - تكون على الأرجح فعالة ومستدامة وشاملة ومفيدة، ولا سيما بالنسبة لأشد الناس حرماناً. أما النهج القائم على السياسات، فعلى الرغم من عدم اتكاله على المحاكم وإجراءاتها فلا يمكن اعتباره بأي حال نهجا رخواً إذ يتطلب، كما حدث فعلا، وضوحا قانونيا وتحليلا فعالا وعمليات شافة في مجال السياسة العامة ومبادرات مبتكرة في السياسة العامة ورصدا دقيقا والتزاما ثابتا بحقوق الإنسان وإرادة سياسية وإسناد كل ما سبق على قاعدة من الالتزام بالاستماع إلى صوت الضعفاء وإلى آليات فعالة للمساءلة في مجال حقوق الإنسان. وهذا النهج القائم على السياسات يفرض تحديا ضخما على أوساط حقوق الإنسان لأن أساليب حقوق الإنسان

التقليدية، على الرغم من أنها لا زالت أساسية، لم تعد كافية لإدماج الحق في الصحة في عملية صنع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

٥ - وأعلن أنه سيقدم إلى اللجنة في عام ٢٠٠٤ تقريرا عن زيارته الأخيرة إلى منظمة التجارة العالمية لدراسة القواعد والسياسات التجارية في سياق الحق في الصحة. وقال إن الهدف الرئيسي من وراء زيارته تلك تمثل في تحسين فهم أوساط حقوق الإنسان لأعمال منظمة التجارة العالمية وتحسين فهم العاملين بالقضايا التجارية بالحق في الصحة. واستنادا إلى ذلك، عقد عددا من الاجتماعات مع أمانة منظمة التجارة العالمية وبعض البلدان الأعضاء فيها. وفي ذلك السياق، أعرب عن امتنانه للدعوة التي وجهتها إليه حكومة موزامبيق لزيارة البلد في كانون الأول/ديسمبر.

٦ - وبالنسبة للمسألة الشائكة المتعلقة بمؤشرات الحق في الصحة التي تدعو الحاجة إلى وضعها على الصعيدين الوطني والدولي، قال إن الحق الدولي في الصحة يتأكد تدريجيا ولا يمكن رصده إلا باستخدام مؤشرات الصحة والمعايير المرجعية التي تساعد الدول والجهات الأخرى على الإقرار بضرورة إدخال تعديلات على السياسات الوطنية والدولية عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. ومع ذلك، وعلى الرغم من قيام تلك المؤشرات بدور مفيد، فلا يمكنها مطلقا أن تعطي صورة كاملة عن التمتع بالحق في الصحة. وسلط الضوء في بيانه على مسألة أخرى هي الأمراض المهملة التي يعاني منها أفقر الناس في أفقر البلدان؛ وأعرب عن أمله في أن يدرس بالتفصيل مع منظمة الصحة العالمية، في عام ٢٠٠٤، مشكلة حقوق الإنسان الأساسية التي طرحها نهج ''اختلال التوازن بنسبة ١٠ إلى ٩٠ في المائة'' الذي يشير إلى حقيقة لا يقبلها العقل وهي أن ١٠ في المائة فقط من أعمال البحوث والتطوير في مجال الصحة تجري على حساب صحة ٩٠ في المائة من سكان العالم (A/58/427، الفقرة ٧٦).

٧ - شغل السيد بريبوتن (سلوفاكيا)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

٨ - **السيد فيني** (سويسرا): طلب من المقرر الخاص أن يوضح بالتفصيل طبيعة ومدى مسؤولية الدول من الناحيتين الوطنية والدولية، وطريقة العمل المستمدة من مؤشرات الحق في الصحة والممارسات الجيدة. وفيما يتعلق بالتمييز والوصم، سأل عن نوعية الاستراتيجيات التي ينبغي اعتمادها لضمان إيلاء الاهتمام الواجب لاحتياجات المصابين بالجذام من الفقراء فضلا عن زيادة التوعية الدولية بضرورة احترام حقهم الأساسي في الصحة.

٩ - **السيد كوامبرا** (البرازيل): أشار إلى نهج ''اختلال التوازن بنسبة ١٠ إلى ٩٠ في المائة'' وإلى عدم وجود العقاقير واللقاحات الضرورية والأدوات اللازمة لتشخيص العديد من الأمراض المتفشية في صفوف الشرائح المحرومة من سكان البلدان النامية وسأل كيف تؤثر تلك الخطة الصحية المشوهة على إعمال الحق في الصحة، ولا سيما من ناحية عدم التمييز وإمكانية توافرها والانتفاع منها. وسأل أيضا عن الصلات التي تربط بين التمييز القائم على الجنس والحق في التوجه الجنسي من ناحية والاستراتيجيات الفعالة لمعالجة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، من ناحية أخرى.

١٠ - وأعرب كذلك عن رغبته في معرفة المساهمة التي يمكن أن يقدمها الحق في الصحة في تنفيذ إعلان الألفية ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية وما العلاقة بين إعمال الحق في الصحة وهدف الألفية رقم ١ المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع. وأخيرا، أبدى رغبته في معرفة رأي المقرر الخاص إزاء القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة المتعلقة بالاتفاق الخاص

بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة.

١١ - **السيدة بورزي كورناتشيا** (إيطاليا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي وطلبت إلى المقرر الخاص أن يعلِّق على استصواب مؤشرات عملية الحق في الصحة ومؤشرات نتائجها (الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/58/427)، وبالنظر إلى صعوبة الحصول على بيانات تفصيلية موثوقة كيف يعتزم المقرر الخاص البدء بتحقيق ''مساءلة محسنة'' في مجال مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٢ - **السيد هانت** (المقرر الخاص): قال إنه حاول معالجة المسألة الخلافية المتعلقة بمؤشرات الحق في الصحة والمعايير المرجعية ذات الصلة على نحو متوازن وعملي في تقريره. وينبغي أن تنطلق نقطة البدء من مفهوم إعمال الحق تدريجيا وإجراء تغييرات بمرور الوقت. ولم يجد أي سبيل آخر لمعالجة تلك المسألة سوى استخدام المؤشرات التي تعتبر أداة مفيدة بيد الدول تستخدمها في تحديد الوقت الذي يتوجب فيه إدخال تعديل على السياسات. وتدعو الحاجة إلى وضع مؤشرات وطنية لتطّلع الدولة من خلالها على ما حققته من إنجازات في نطاق أراضيها، غير أن الدول الغنية تحتاج إلى مؤشرات دولية لتقييم التقدم الذي أحرزته في معالجة مسائل الصحة بالقياس مع الدول الفقيرة. وأكد أن فكرة المؤشرات الدولية ليست جديدة فالعديد منها أدرج في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وفي إعلان الالتزامات المتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٣ - ومضى قائلا إن الفرق بين مؤشرات العملية ومؤشرات النتائج هو أن المؤشرات الأولى تعالج الجهود التي تبذلها الحكومات أو الجهات الفاعلة الأخرى صوب إعمال الحق في الصحة في حين تعالج المؤشرات الأخيرة ''الحقائق'' المتعلقة بصحة الناس. وقال إن من الصعب جدا الحصول على بيانات تفصيلية موثوقة. وبالنظر إلى أن جمع البيانات يتوقف على بناء القدرات ويستغرق بعض الوقت فقد اقترح لهذا السبب بالذات استخدام المؤشرات الهيكلية لأنها لا تعتمد على الدراسات الاستقصائية ولكونها فعالة من حيث التكاليف ويمكن الحصول عليها من خلال الاستبيانات.

١٤ - وقال إن الأسئلة التي أثارها ممثل البرازيل تغطي مسائل كثيرة. وهو يشعر بسرور حذر إزاء الاتفاق الذي توصل إليه أعضاء منظمة التجارة العالمية في آب/أغسطس ٢٠٠٣: ويجب أن تكون نقطة البدء التسليم بأن إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية تمثل جزءا لا يتجزأ من الحق في الصحة. بيد أن الاتفاق الفعلي كاد أن يتعطل بسبب الإجراءات الإدارية المفرطة التي ترافقه. ولهذا، يجب رصد الاتفاق بدقة لكفالة أدائه الغرض المتوخى منه ألا وهو تحسين إمكانية حصول الفقراء على الأدوية الأساسية. ولقد أقرت الحكومة الكندية مؤخرا مشروع قانون تحاول فيه تنفيذ ذلك الاتفاق وتيسِّر تصدير الأدوية العامة المنخفضة التكلفة إلى البلدان النامية.

١٥ - وفيما يتعلق بمسألة ''اختلال التوازن بنسبة ١٠ إلى ٩٠ في المائة'' قال إن ثمة اعترافا متزايدا بأن صرف أموال الصحة على سقوط الشعر أكثر من صرفها على مرض عمى الأنهار أو مرض النوم هو عمل لا أخلاقي ومناف للعقل. وأضاف أن دوره ذو شقين: توجيه الانتباه إلى المشكلة قدر المستطاع، من جهة ووضع المشكلة لأول مرة في إطار حقوق الإنسان من جهة أخرى. وبدون مزيد من البحث والتطوير، لن تتسنى إتاحة الأدوية اللازمة مما يؤدي إلى إطالة أمد التمييز ضد أشد الناس فقرا. وقال إن قانون حقوق الإنسان الدولي يعترف بحق جميع الأفراد في الانتفاع من

أوجه التقدم العلمي؛ ومن الواضح أن الذين يعانون من الأمراض المهملة لم ينتفعوا من ذلك. وأعرب عن عزمه في أن يقدم خلال فترة الإثني عشر شهرا المقبلة تحليلا موضوعيا لتلك الأمراض من وجهة نظر الحق في الصحة ليكون ذلك بمثابة أساس لدفع هذا الموضوع قدما.

١٦ - وفي محاولة منه لتحقيق إعلان الألفية، قال إنه اجتمع بالفعل مع الأشخاص المعنيين مباشرة بمشروع الألفية. وفي حين لن يوفر إدماج الحق في الصحة في الأهداف الإنمائية للألفية فرصا مثيرة جديدة فإنه سيعزز العناصر الموجودة فيها بالفعل مثل الأهمية الحاسمة للمساواة وعدم التمييز. وإن ربط الحق في الصحة بالأهداف الإنمائية للألفية يتطلب جهدا يتجاوز دراسة المعدلات الوسطية التي تخفي غالبا الحالة المتردية للفئات المهمشة، ولهذا من الضروري الحصول على بيانات مصنفة. وبإمكان الحق في الصحة أن يساهم أيضا في الأهداف الإنمائية للألفية من خلال إيلاء التركيز على النظم الصحية عوضا عن التركيز على التدخلات العمودية التي تنصبّ على الملاريا فقط على سبيل المثال. ويمكن القول بصفة عامة إن السياسات يمكن أن تكون أكثر إنصافا واستدامة إذا أمكن إدماج حقوق الإنسان والحق في الصحة في عملية صنع السياسات.

١٧ - ومضى قائلا إن التمييز والوصم يعتبران عملا خاطئا كمسألة مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان فهما ينتهكان الكرامة الإنسانية ويحطان من قدر البشر. ولكن هناك أيضا مسألة ممارسة حقوق الإنسان: فالتمييز والوصم يثبطان التدخلات الصحية بالسكوت عن المشكلة مما يفضي إلى تفاقمها وعدم القدرة على معالجتها. ولهذا فهو يؤيد المبادرات الرامية إلى مكافحة التمييز على أساس نوع الجنس أو التوجه الجنسي.

١٨ - وتابع كلامه قائلا إنه تم إحراز تقدم كبير صوب معالجة الجذام الذي أصبح علاجه متاحا للجميع مجانا من خلال المؤسسات الخيرية وإحدى الشركات الصيدلانية. ولهذا فإن ما يتوجب على الحملة المناهضة للوصم بالجذام القيام به، على سبيل الأولوية، هو تأمين الدواء وإدماج الحق في الصحة على غرار ما حدث في معالجة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز). وقال إن مهمته الرئيسية بصدد وباء الإيدز تتمثل في القيام خلال زياراته للبلدان بتقييم الكيفية التي يُعالج فيها هذا الوباء وهو ما سيفعله عند زيارته لموزامبيق في كانون الأول/ديسمبر.

١٩ - واختتم بيانه قائلا إن المسؤوليات الدولية بمساعدة البلدان على إعمال الحق في الصحة مستمدة من الميثاق ومن مجموعة متنوعة من الإعلانات والاتفاقيات الدولية ومن المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات ومن إعلان الألفية بصورة أساسية. وأكد أنه سيولي اهتماما متوازنا وواجبا للمسؤوليات الوطنية والدولية التي قبلتها الدول بكل تأكيد. والمسؤولية الدولية لا تتمثل في نقل الموارد من الشمال إلى الجنوب بقدر ما تتمثل في واجب تهيئة بيئة عالمية تتمكن فيها البلدان الفقيرة من القضاء على الفقر وإعمال الحق في الصحة.

٢٠ - **السيد بنهييرو** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار): قال في معرض تقديم تقريره المؤقت عن التطورات ذات الصلة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار خلال فترة الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٠٣ (A/58/219)، إنه قام بزيارته السادسة إلى البلد في الفترة من ٣ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ولاحظ حدوث نكسات كبيرة في مجال حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية منذ زيارته الأخيرة في آذار/مارس ٢٠٠٣. فالحادثة المأساوية التي حدثت بالقرب من ديباين في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ (الفقرة ١٠ من المرجع نفسه) انطوت على إساءات خطيرة لحقوق الإنسان لها آثار

سياسية بالغة. وقد تمكن خلال زيارته من إكمال الإفادات الرسمية عن الحادثة من خلال إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود فضلا عن مقابلة داو أونغ سان سو كي. واستجابة لطلبه وافقت السلطات على إطلاعه على تقرير غير منشور عن نتائج تحقيقاتها الرسمية. ويمكنه القول من خلال ما سمع وما رأى خلال زيارته إن هناك بيِّنة كافية تثبت أن الحادثة التي وقعت في ديباين لم تكن لتحدث لولا تستُّر موظفي الدولة عليها.

٢١ - ومضى قائلا إن تلك الحادثة اشتملت على إغلاق جميع مكاتب العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية وحبس داو أونغ سان سو كي في زنزانة انفرادية وفرض الإقامة الجبرية على أعضاء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية واعتقال أنصارها واعتقال النشطاء الآخرين وزيادة عمليات المراقبة والتخويف. وقال إن الاعتقالات التي تلت الحادثة كانت غالبيتها من ضحايا الهجوم لا من مرتكبيه وإن تصحيح ذلك الانحسار في حالة حقوق الإنسان تستدعي الإفراج فورا ودون أي قيد أو شرط عن جميع الموقوفين في مراكز الاحتجاز أو قيد الإقامة الجبرية منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، وإعادة افتتاح مكاتب العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٢٢ - وأردف قائلا إنه ينبغي استخلاص دروس من حادثة ديباين. فالمسألة ليست مسألة انتقام واتخاذ مواقف سياسية متحيزة وإنما الانتصاف لانتهاكات حقوق الإنسان التي نجمت عنها ومضي البلد قدما على المسار المفضي إلى إحلال الديمقراطية فيه. ولهذا، اقترح على مجلس الدولة للسلام والتنمية السماح له بإجراء تقييم مستقل لتلك الأحداث؛ ولكن اقتراحه لم يقترن بعد بموافقة السلطات.

٢٣ - وتابع كلامه قائلا إنه تمكن خلال زيارته الأخيرة من الاطلاع على ''خارطة الطريق'' المؤلفة من سبع خطوات التي اقترحتها الحكومة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. وأضاف أنه تم إنشاء ثلاثة لجان لإعداد الميثاق الوطني الذي سيشتمل، كنقطة بداية، على إرساء ١٠٤ مبادئ، وسوف تشارك جميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة، وسوف تجري انتخابات جديدة في إطار دستور جديد. غير أنه يرى أن العديد من العناصر الضرورية لإجراء عملية حرة وشافة وشاملة للجميع بصورة حقيقية لا تزال غير موجودة. إذ لا بد لأي عملية انتقال سياسية موثوقة أن تهتدي بمبادئ حقوق الإنسان وتتطلب إزالة جميع القيود المتبقية التي تكبل حرية التعبير والحركة والحصول على المعلومات والاشتراك في الاجتماعات والجمعيات وإلغاء التشريعات الأمنية ذات الصلة. وقال إن السلطات وافقت، من حيث المبدأ، على اقتراحه وينتظر مؤشرات يمكن الركون إليها عن موعد وكيفية تطبيق تلك الإصلاحات.

٢٤ - وفيما يتعلق بحالة داو أونغ سان سو كي، قال إن السلطات قد أبلغته أنها لم تعد محتجزة بموجب قانون الأمن؛ لكن خطها الهاتفي لا يزال مقطوعا والترتيبات الأمنية التي ما زالت تطبق عليها ترقى إلى حد الإقامة الجبرية. وقد أبلغته هي صراحة أنها لن تقبل إطلاق سراحها لوحدها ما لم يُطلق سراح جميع المعتقلين منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣.

٢٥ - وأردف قائلا إنه تلقى تقارير تفيد حدوث ٢٥٠ حالة اعتقال جديدة تقريبا منذ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ في حين تفيد آخر الأرقام التي قدمتها الحكومة اعتقال ١٥٣ شخصا لهم علاقة بحادثة ديباين. وطبقا لمصادر الحكومة، أُطلق لغاية الآن سراح ثلثي المعتقلين بمن فيهم ثمانية سجناء أُطلق سراحهم في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ويجري حاليا استعراض مسألة احتجاز الحوامل وأمهات الأطفال الصغار. وأشار إلى أنه زار أيضا سجن أنسين المركزي وأجرى مقابلات مع ١٩ من السجناء السياسيين. ولاحظ أن ممارسة تمديد فترة احتجاز السجناء الذين قضوا العقوبة المفروضة

بحقهم، من خلال وضعهم قيد ''الاحتجاز الإداري'' لا تزال ممارسة قائمة بل وتطبق على السجناء المسنين والعجَزة.

٢٦ - وأردف قائلا إن معاناة الفئات الضعيفة في ميانمار واضحة للعيان. وأعلن أن الحكومة وأوساط المساعدة الإنمائية بذلتا جهودا مثيرة للإعجاب في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم والعمالة، ومع ذلك ينبغي ألا تدفع الفئات الضعيفة ثمن سياساتها الاقتصادية.

٢٧ - واختتم بيانه قائلا إن الحوار والمفاوضات يشكلان السبيل الوحيد لحل الوضع في ميانمار. ويجب على جميع القطاعات الفاعلة في المجتمع أن تقرر معاً الاتجاه الأفضل لبلدها؛ وإن أي خطوة انفرادية تقوم بها هذه المجموعة أو تلك لن تقرِّب ميانمار من الغاية التي تنشدها.

٢٨ - **السيد كياو وين** (ميانمار): قال إن ميانمار قبلت، في إطار سياستها القديمة العهد بالتعاون مع الأمم المتحدة، الزيارات التي قام بها خبير مستقل ومقرران خاصان معنيان بحقوق الإنسان. وأضاف أن وفده كان يأمل في أن يتمكن المقرر الخاص الحالي الذي عاد لتوه من زيارته السادسة للبلد من مقاومة الضغوط ونبذ الإشاعات المغرضة التي تبثها جماعات المنشقين خارج البلد الذين ثبت مرارا وتكرارا بطلان مزاعمهم. وذكر أن وفده أثنى في السنتين الماضيتين على المقرر الخاص لما تحلى به من نزاهة وحياد.

٢٩ - ومضى قائلا إن الحادثة المؤسفة التي وقعت في ديباين في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ قد أثرت على العديد من النتائج التي توصل إليها المقرر الخاص في تقريره المؤقت (A/58/219). ففي الشهور الستة الأولى التي أعقبت رفع القيود التي كانت مفروضة على الأحزاب السياسية في أيار/مايو ٢٠٠٢ شهد البلد تحررا سياسيا تدريجيا. وأضاف أن داو أونغ سان سو كي وزملاؤها قاموا بزيارات إلى سائر أرجاء البلد للاطلاع على مشاريع التنمية والاهتمام بالمسائل المتعلقة بالحزب. إلا أنهم تجاهلوا في ما بعد قواعد العمل المتفق عليها ورفضوا العروض التي قدمتها الحكومة لتوفير الأمن لهم وسافروا مع عشرات من مرافقي الأمن التابعين لهم. والأشخاص الذين هاجموا موكب السيارات التي كانت تقلهم في منطقة نائية في الليل دون حضور أفراد الشرطة ودون وجود عسكري في المنطقة لم يكونوا فقط من أنصار الحكومة أو من أنصار حزب معين. ولو أن مجموعتها سافرت في إطار ترتيبات أمنية مناسبة لما كانت الحادثة قد وقعت أصلاً.

٣٠ - وذكر أن الحادثة لم تشكل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين وأن الإفادات التي أدلى بها ما يسمى بالشهود الذين فروا عبر الحدود هي إفادات غير دقيقة. فبالرغم من ادعاءات الشهود التي جاءت في إفاداتهم الأولية أن داو أونغ سان سو كي قد تعرضت لأذى، فإن المبعوث الخاص للأمين العام أكد تقارير الحكومة بأنها لم تتعرض لأذى. وهؤلاء الشهود ذاتهم ادَّعوا أن ما يزيد على ١٠٠ شخص قد قتلوا، في حين أن تحقيقات الشرطة كشفت وقوع ٤ حالات وفاة فقط. ولقد اندهشت الحكومة من انضمام المقرر الخاص إلى جوقة الرعاع الذين يروجون للانطباع القائل بأن الحادثة قد نفذت عن سابق إصرار وتصميم. وهي تشعر أيضا بخيبة أمل من أن شخصا بمنزلته الرفيعة يسمح لنفسه بأن ينساق وراء إشاعة مفادها أن داو أونغ سان سو كي مضربة عن الطعام وهي إشاعة أكدت لجنة الصليب الأحمر الدولية عدم صحتها. وعلى المقرر الخاص أن يدرك أن المصادر التي ضللته في الماضي من المرجح ألا تزوده ببيانات موضوعية في المستقبل. وأكد أن الحكومة تمكنت من إحلال السلام مع ٩٥ في المائة من المتمردين المسلحين ولن تمنعها تلك الحادثة من مواصلة عملية الانتقال السياسي مع جميع الأحزاب السياسية والمجموعات العرقية الراغبة في الانضمام إلى العملية.

٣١ - وقال إنه يود التعليق على ثلاث نقاط أخرى لها علاقة بالتقرير المؤقت. الأولى تتعلق بما سمي بعمليات ترحيل السكان وإسكانهم في ولاية شان (الفقرة ٤٦ من المرجع نفسه). لقد قررت زعامة المجموعات العرقية المقيمة في مناطق زراعة الخشخاش في ولاية وا أن تنقل المجموعات إلى الوديان الخصبة حيث يكون في استطاعتهم زراعة محاصيل بديلة وإنهاء اعتمادهم على محاصيل الأفيون، حتى أن الصور التي التقطتها السواتل التابعة للولايات المتحدة تؤكد الانخفاض المقدر بنسبة ٣٩ في المائة في محاصيل الأفيون بالمقارنة مع محصول السنة السابقة. الثانية، تتعلق بالملاحظة القائلة إن شعب ميانمار متخلف عن ركب أمم جنوب شرق آسيا، فقد طعن بها وقال إنه كانت تجدر الإشارة إلى أن ترتيب ميانمار في مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية ليس الأدنى في المنطقة، والإشارة كذلك إلى سعيها الدؤوب لتحسين نفسها بالرغم من الجزاءات الغربية المفروضة عليها. الثالثة، تتعلق باستخدام المقرر الخاص بكل أسف عبارة ''ما يسمى بخارطة الطريق'' في وصفه لخطة رئيس الوزراء وقال إن العناصر المعادية للحكومة تستخدم هذه العبارة عند وصفها للخارطة. وأكد أن خارطة الطريق ستنفذ بصورة منهجية في ظروف يسود فيها السلام والاستقرار وينبغي ألا تُنتقد أو تُرفض قبل الأوان.

٣٢ - واختتم بيانه قائلا إن ميانمار تعاونت مع الأمم المتحدة وستواصل التعاون معها ما لم تتعرض سيادتها وسلامتها للطعن. ويقاوم بلده بشدة أي محاولة للتلاعب بآليات الأمم المتحدة. وأكد أن بلده مصمم على مواصلة عملية الانتقال السياسي بإشراك جميع قطاعات المجتمع ولن يذعن للضغوط من أي جهة كانت.

٣٣ - **السيدة بليستيد** (الولايات المتحدة الأمريكية): طلبت إلى المقرر الخاص أن يبين وجهات نظره بشأن إمكانية إجراء تحقيق مستقل يمكن الوثوق به في حادثة ديباين وما إذا كان تلقى أي معلومات إضافية عن عدد القتلى وعن كيفية معاملة المحتجزين وعن كيفية استجوابهم.

٣٤ - **السيد زي بوا** (الصين): طلب إلى المقرر الخاص تبيان طبيعة العلاقة بين داو أونغ سان سو كي وحكومة ميانمار وقت زيارته للبلد في آذار/مارس وخلال آخر زيارة قام بها للبلد.

٣٥ - **السيد شو تاي - إك** (جمهورية كوريا): قال إن خارطة الطريق المؤلفة من سبع خطوات التي وضعتها الحكومة تدعو للإعجاب وأعرب عن أمل وفده في أن تفضي الخارطة إلى إجراء حوار حقيقي. وطلب إلى المقرر الخاص أن يبين وجهات نظره بشأن مزايا ومساوئ خارطة الطريق ورأيه بتمكين المرأة بوصفه عنصرا من عناصر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٣٦ - استأنف السيد بيلينغا - إيبوتو (الكاميرون)، الرئيس، شغل مقعد الرئاسة.

٣٧ - **السيد بنهييرو** (المقرر الخاص): قال في معرض جوابه على السؤال الذي طرحته عليه ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية أنه اقترح على حكومة ميانمار إجراء تحقيق مستقل بحادثة ديباين لكنه لم يتلق منها بعد جوابا رسميا على ذلك. ورغم ذلك، فهو يعتقد أن إجراء تحقيق من هذا النوع يخدم المصالح العليا لميانمار. وقال إن هناك تباينات في عدد المحتجزين المبلغ عنهم؛ ففي حين تذكر الحكومة رقم ١٥٣ شخصا أبلغته مصادر أخرى أن رقم ٢٥٠ شخصا تقريبا هو الأقرب للصحة. وقد استطاع بنفسه التأكد من الإفراج عن ١٠٩ من المحتجزين لغاية الآن. وفيما يتعلق بعدد الإصابات، أكد الجانبان كلاهما مقتل أربعة أشخاص لكن هذا لا يستبعد احتمال وجود عدد أكبر من الجرحى.

٣٨ - ومضى قائلا إنه لم يأخذ إفادات شهود العيان عن الحادثة على عواهنها وإنما تحقق بنفسه من صحتها بصورة

مستقلة. وأبدى استعداده الأكيد للتحدث مع الأشخاص الموجودين في المخيمات الواقعة على الحدود مع تايلند إذا سمحت له الحكومة بالقيام بذلك. وأعرب عن اتفاقه مع ممثل ميانمار بأنه ما كان ينبغي له أن يستخدم عبارة ''ما يسمى'' في وصفه لخارطة الطريق وأعلن عن سحبه لذلك الوصف.

٣٩ - وفي معرض رده على السؤال الذي طرحه ممثل الصين قال إن من الصعب أن يكون المناخ السائد بين داو أونغ سان سو كي والحكومة وديا في ظل الظروف الحالية على الرغم من أن الإفراج الفوري عنها يمكن أن يحسن الحالة. ومنذ بداية آخر حبس لها، لم تجتمع إلا بالمبعوث الخاص، وممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية وبه شخصيا، وقد وجدها من ناحية أخرى بحالة مُرضية. وهي لا ترى الحوادث التي وقعت في ٣٠ أيار/مايو بمثابة عقبة أمام إجراء حوار؛ نعم هناك تراجع ولكن هناك أيضا فرصة للمضي قدما.

٤٠ - وفيما يتعلق بخارطة الطريق المؤلفة من سبع خطوات، قال إن ولايته لا تتضمن تقديم مشورة للحكومات بشأن العمليات السياسية. وباقتراحها للخطوات السبعة، اعترفت الحكومة باحتياجات الانتقال. ومن الواضح أن الحريات الأساسية، ومنها حرية الاشتراك في الاجتماعات، يجب استعادتها. ولقد حاول المحافظة على المنظور الجنساني لدى اضطلاعه بولايته وثمة بعض المؤشرات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في هذا المجال لكنه لم يعالج في أحدث تقرير له مسألة تمكين المرأة بحد ذاتها.

٤١ - **السيدة الحاج علي** (الجمهورية العربية السورية): سألت عما إذا كانت الحالة في ميانمار تشكل تهديدا للأمن الإقليمي والدولي. وأبدت رغبتها كذلك في معرفة انطباعات المقرر الخاص إزاء ردود الفعل التي أبداها أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدوه في بالي على خارطة الطريق.

٤٢ - ورداً على سؤال ممثلة الجمهورية العربية السورية، قال إن المبعوث الخاص للأمين العام، رزالي إسماعيل، هو في وضع أفضل للتعليق على ذلك السؤال. فالولاية التي منحتها له لجنة حقوق الإنسان تتمثل في دراسة حالة حقوق الإنسان في ميانمار. بيد أنه اجتمع مع سفراء الدول الأعضاء في الرابطة ويعتقد أنهم مهتمون بتطبيع العملية السياسية في ميانمار. وقال إنه يتكل على هؤلاء السفراء لإقناع سلطات ميانمار أن من الضروري من أجل نجاح خارطة الطريق الاعتراف ببعض الحريات الأساسية. ويتمثل اهتمامه الوحيد في إدماج حقوق الإنسان في العملية السياسية. فإذا سارت خارطة الطريق قدما دون أخذ شواغله بعين الاعتبار فإنه يشك بإمكانية تحقيق أي تقدم. وأعرب عن اهتمامه بالاستماع لتصور بلدان المنطقة لعملية الانتقال وللأحوال الاجتماعية السائدة في ميانمار.

٤٣ - **السيدة كبالاتا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن بعض المراقبين ربطوا نجاح مهمته ومهمة المبعوث الخاص بالمساعدة الإنسانية الجارية، بما فيها المساعدة ذات الصلة بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) وأبدت رغبتها في الاستماع إلى رأي المقرر الخاص بذلك الشأن.

٤٤ - **السيد مشتاق** (باكستان): قال إن بعض المصادر أفادت أن ما لا يقل عن ٧٠ شخصا قتلوا في حادثة ٣٠ أيار/مايو التي وقعت بالقرب من ديباين في حين تصر الحكومة على أن عدد القتلى لا يتجاوز أربعة أشخاص. وأبدى رغبته في معرفة ما إذا كانت لدى المقرر الخاص أي معلومات مستقاة من مصادر مستقلة.

٤٥ - **السيدة فام تاي كيم أون** (فييت نام): قالت إنه يتضح لها من قراءة التقرير أن حادثة ديباين تمثل خطوة إلى

الوراء في عملية المصالحة الوطنية؛ ومع ذلك يرى البعض أن تلك التحديات يمكن أن تفتح فرصا جديدة، وسألت المقرر الخاص عما إذا كان يرى فرصة من ذلك القبيل.

٤٦ - **السيد بنهييرو** (المقرر الخاص): قال في معرض رده على الممثل التنزاني، إنه يؤدي عمله بتعاون وثيق مع زملائه من وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تقوم بدور مفيد جدا في ميانمار؛ إذ تبلغ المساهمات التي قدمت لمشاريع في ذلك البلد ما يقارب ١٠٠ مليون دولار. وقال إن دوره يختلف عن الدور الذي يؤديه المبعوث الخاص ولا توجد أي صلة محددة بين الدورين أو بين عمله وعمل المساعدة الإنسانية؛ لكنه يتشاور مع زملائه ويعرف الأنشطة التي يضطلعون بها ويتبادل معهم المعلومات.

٤٧ - ورداً على السؤال الذي طرحه عليه ممثل باكستان، قال إنه ليس في وضع يمكّنه من الإقرار بوقوع أكثر من ٤ وفيات.

٤٨ - ورداً على ممثلة فييت نام، قال إن من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار، عند حديث ميانمار عن المصالحة الوطنية، أنها تشير إلى الوحدة ووقف إطلاق النار وتهدئة مجموعات المعارضة.وقال إن حادثة ديياين التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٣ تمخضت عن نتائج وخيمة حيث تسببت في انقطاع الحوار السياسي ووقف عمليات بناء الثقة؛ وأغلقت جميع مكاتب العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية؛ ووضعت أمينتها العامة داو أونغ سان سو كي تحت الإقامة الجبرية ووضع بعض أعضائها قيد الاحتجاز. وقد أحرز بالفعل تقدم قبل وقوع تلك الحادثة ولكن منذ ذلك الحين لم يتمكن سوى حزب واحد من العمل. وأكد أن عملية المصالحة الوطنية عملية معقدة تنطوي على حوار وانتقال سياسي وقال إن الحادثة أثرت على العملية السياسية ذاتها.

٤٩ - **السيدة كيتا – بوكوم** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي): عرضت تقريرها (A/58/448)، واستعرضت النقاط الرئيسية الواردة فيه وقالت إنه تم منذ تقديم تقريرها إحراز تقدم في الحالة السياسية في بوروندي. فقد توصل الرئيس ندايزي وبيير نكورونزيزا قائد المجموعة المسلحة الرئيسية، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، إلى اتفاق في بريتوريا في ٨ تشرين الأول/أكتوبر بشأن توزيع المناصب الحكومية ومشاركة قوات المتمردين في الجيش والشرطة والجمعية الوطنية. وفي وقت لاحق، أي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع بيير نكورونزيزا والحكومة على بروتوكول بشأن تقاسم السلطة. والمسألة الوحيدة التي لم تحل بعد هي مشاركة مجموعة المتمردين في مجلس الشيوخ.

٥٠ - **السيد نتيتوروي** (بوروندي): شكر المقررة الخاصة على التقرير الذي قدمته وقال إن الملاحظات العامة الواردة فيه تماثل الملاحظات التي وردت في التقارير السابقة. وأضاف أن بوروندي ما زالت منطقة صراع وأن السكان يعيشون في فقر مدقع وأن حالة حقوق الإنسان محفوفة بالشك. ومع ذلك فإن بوروندي اليوم أقرب إلى السلام من أي وقت مضى وهناك قدر كبير من الأمل. ولقد تحقق مؤخرا قدر كبير من الإنجازات عن طريق المفاوضات بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية؛ وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة وبشأن دخول قوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في الجيش والشرطة. وتوقفت الأعمال القتالية في معظم أرجاء البلد فيما عدا مقاطعة ريف بوجمبورا حيث يواصل حزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية القيام بعمليات هناك ويرفض الانضمام إلى عملية السلام.

٥١ - وأقر بالمساهمة التي قدمها رئيس ونائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا في المفاوضات التي انتهت بتوقيع الاتفاق، وكذلك بالدعم المستمر الذي قدمته دول المبادرة الإقليمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وسوف يُعقد مؤتمر قمة في نهاية الأسبوع في دار السلام لتوقيع اتفاق بين الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وأعرب عن أمله في أن يتخذ رؤساء الدول قرارا بشأن التدابير الممكن اتخاذها لإقناع حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية بالانضمام إلى عملية السلام.

٥٢ - وأشار إلى الهجمات التي شُنت على العاصمة بوجمبورا في تموز/يوليه ٢٠٠٣ وقال إن التقرير لم يُدن الهجمات التي شنتها قوات التحرير الوطنية على السكان المدنيين ومع ذلك أشار إلى الأطفال الذين قتلوا، فيما يبدو، على يد جنود الجيش النظامي عندما كانوا يحاولون الفرار. وفيما يتعلق بالمتمردين، أشار التقرير إلى المقابر الجماعية التي حفرتها قوات التحرير الوطنية وقال إنه تم العثور على عدد من الجثث هناك. وذكر التقرير أن هوية مرتكبي الجرائم غير معروفة رغم أنه من المعروف جيدا أنهم كانوا من المتمردين التابعين لحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (A/48/448، الفقرات ٣٣-٣٥). ومن المثير للدهشة اللهجة الحاسمة التي تستخدمها المقررة الخاصة عند حديثها عن الجنود واللهجة الفاترة بالمقابل التي تتحدث فيها عن المتمردين. فقد اتهمت الجيش بعدم السماح للأطفال بالاستسلام، في حين وقع الهجوم في أثناء الليل ومن الصعب التمييز بين الأطفال والكبار في حالات الصراع وفي الليل.

٥٣ - ومضى قائلا إن حالة المنكوبين (الباقون على قيد الحياة) غير جيدة (المرجع نفسه، الفقرات من ٥٢ إلى ٥٥)، ومع ذلك أنشأت الحكومة لجنة وطنية إعادة تأهيل المنكوبين (الباقون على قيد الحياة) الأمر الذي يُظهر تصميمها على رعاية هذه الشريحة من السكان وعلى معالجة مسألة الأراضي. وقال إن الحكومة تحاول توفير أموال للجنة من ميزانيتها ومن مصادر دولية.

٥٤ - وفيما يتعلق بحقوق المرأة، قال إنه سيقدَّم إلى مجلس الوزراء عما قريب مشروع قانون بشأن التصرف بالأموال الزوجية وتوارث الأموال الزوجية ونظم العلاقات الزوجية (المرجع نفسه، الفقرة ٦٣). وأضاف يبدو أن المقررة الخاصة يساورها شك بفعالية مشروع القانون بسبب التأخر في النظر فيه بعض الوقت. وقال كان أولى بها أن تنتظر لترى النتائج عوضا عن تقديم افتراضات بشأن نتائج القانون، فالوضع يتسم بالحساسية بسبب وجود حالة معينة من التأسّل الثقافي واستدعت دراسة المسألة مدة طويلة من الوقت من أجل الوصول إلى قانون مقبول.

٥٥ - وأشار التقرير إلى أن تسريح الأطفال يستغرق وقتا طويلا بالرغم من الاتفاق الموقع بين الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (المرجع نفسه، الفقرة ٧٢). بيد أن الحكومة ما برحت تجمع معلومات وتنظم دورات تدريبية للمسؤولين في الجيش بشأن كيفية معاملة الأطفال المقبوض عليهم. وعملا بأحكام اتفاق بريتوريا، سوف يتم نزع سلاح الميليشيات وتسريحهم وفقا لجدول زمني وسوف وقد تم تحديد جهات اتصال في مجموعات المتمردين وفي الحكومة.

٥٦ - وفيما يتعلق بقضية إيتابا (المرجع نفسه، الفقرة ٨٣)، ذكر التقرير أن الجنود قد اعتُقلوا وحوكموا وعوقبوا بالسجن لمدة أربعة أشهر ثم أطلق سراحهم ولم يقدم أي طعن بهذا الحكم. وقال إن اتفاق بريتوريا نص على منح عفو مؤقت للمتمردين التابعين لقوات التحرير الوطنية ولأفراد الجيش الوطني.

٥٧ - وفيما يتعلق بالدكتور كاسي مانلان (المرجع نفسه، الفقرة ٨٦)، يعود تاريخ قضيته إلى أكثر من سنة ولكن حدثت تطورات جديدة بشأنها. فقد تم اعتقال ثلاثة ممن نسب إليهم ارتكاب الجريمة بمن فيهم شرطيان وسوف يقدمون إلى المحاكمة.

٥٨ - وأشار التقرير إلى أن عدم وجود وقف لإطلاق النار واستمرار الصدامات يشكلان عقبات أمام مواصلة عملية السلام والمصالحة الوطنية (المرجع نفسه، الفقرة ٩٣). وفي الوقت الذي يستمر فيه الصراع، من الصعب تحسين حالة حقوق الإنسان ورغم ذلك تبذل الحكومة قصارى جهدها لحماية ومساعدة السكان. وقال إن للمجتمع الدولي دورا يقوم به في مساعدة الحكومة من خلال توفير المساعدة المالية والإنسانية. ومن الضروري كذلك إشراك قوات المتمردين المتبقين في عملية السلام وتقديم مساعدة إلى جميع المنكوبين (الباقون على قيد الحياة)، بمن فيهم العائدون بصورة طوعية.

٥٩ - واختتم بيانه قائلا إن الحالة الأمنية قد تحسنت تحسنا ملحوظا ودعا الأمم المتحدة إلى رفع قيد المرحلة الرابعة الأمني الذي ما زال نافذا في بعض أجزاء البلد ويحول دون وصول عمال المساعدة الإنسانية إلى المنكوبين (الباقون على قيد الحياة).

٦٠ - **السيدة ملشوار** (إيطاليا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي وسألت المقررة الخاصة عما إذا كان لديها أي معلومات إضافية مستكملة عن الأطفال الموقوفين في السجون وعن ما اتُخذ من إجراءات لحمايتهم ولمساعدة الأطفال الآخرين الذين يعانون نتيجة الصراع مثل الأطفال الجنود وأطفال الشوارع والأطفال الذين يعانون من مرض الإيدز.

٦١ - **السيدة كيتا - بوكوم** (المقررة الخاصة): شكرت ممثل بوروندي على المعلومات الإضافية التي قدمها. وأضافت قائلة إن أربعة أشخاص من الخمسة الذين اعتُقلوا فيما يتعلق بقضية مانلان كانوا من أفراد الشرطة وأن المدعي العام الرئيسي للدولة وكبير المدعين العسكريين العامين لم يتخذا، فيما يبدو، أي إجراء في قضية إيتابا التي قُدِّم طعن بشأنها. وأكدت أن تقريرها يتسم بالحياد. ففي الجزء المتعلق بالانتهاكات المرتكبة ضد الحق في الحياة، ذكرت أعمال القتل التي ارتكبتها قوات التحرير الوطنية كما ذكرت أعمال القتل التي ارتكبها جنود الجيش النظامي. وفيما يتعلق باللجنة المعنية بإعادة تأهيل المنكوبين (الباقون على قيد الحياة)، قالت إنه ما زال من غير الواضح لديها تماما السلطة التي تتمتع بها في هذا الصدد. ومع ذلك أهابت بالمجتمع الدولي إلى مساعدتها في الاضطلاع بمهامها بما في ذلك تقديم الدعم المالي.

٦٢ - ورداً على الأسئلة التي أثارتها ممثلة إيطاليا، قالت إن الأطفال في بوروندي ما زالوا يواجهون جميع أنواع المشاكل الخطيرة للغاية، بما فيها الإيذاء الجنسي. ومن الجهود العديدة التي بذلتها اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحكومة بوروندي من أجل تحسين حالة الأطفال، أبرزت الإجراءات الرامية إلى إصلاح قانون العقوبات ورفع سن المسؤولية الجنائية المحددة حاليا بـ ١٣ سنة. وعلى الرغم من أن السن الرسمي للتجنيد في الجيش قد رفعت من ١٦ إلى ١٨ عاما، فإن بعض الآباء ما زالوا يرسلون أولادهم إلى الجيش قبل بلوغهم سن الثامنة عشرة بالنظر إلى أن الجيش يخرجهم من حمأة الفقر ويضفي عليهم مركزا اجتماعيا معينا. وتشير التقديرات إلى وجود عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ١٠ من الأطفال الجنود في بوروندي. وأعربت عن أملها في أن يتم تسريحهم وتسريح الأطفال الذين يخدمون في الميليشيات الذين قلما يحصلون على تدريب وينتهي الأمر بهم في السجون. وقالت إن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أقامت مراكز لتوفير الرعاية الطبية والنفسية

للنساء والأطفال ضحايا الإيذاء الجنسي، ولكن هناك حاجة ماسة لزيادة التعاون بين جميع الأطراف المعنية بسبب التطورات الأخيرة التي حدثت هناك. وثمة تطور إيجابي يستحق الذكر هو أن النساء في بوروندي اللائي يدعين أنهن تعرضن للإيذاء الجنسي قد عرضن، لأول مرة، شكواهن على كبير المدعين العامين العسكريين وأن الأخير قد شرع بالنظر في شكاواهن. وقالت إنه ليس لديها معلومات مستكملة عن عدد الأطفال الموقوفين في السجن ولكن محنتهم مسلَّم بها وسوف تتم معالجتها في إطار إصلاحات قانون العقوبات. وباختصار، ارتفع مستوى التوعية بالمشاكل التي تواجه الأطفال واتُخذت بعض الإجراءات لكن الحكومة لم تتخذ بعد الخطوات العملية الضرورية لوضع حد لإساءة معاملة الأطفال في بوروندي.

٦٣ - **السيدة موتوك** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية): عرضت تقريرها (A/58/534)، بأن أوجزت النقاط الرئيسية الواردة فيه وقالت إنها أكملته عقب زيارتها السادسة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وأضافت أنه تم خلال الأشهر القليلة الماضية إحراز تقدم على الصعيد السياسي وقالت إنها لمست روحا ودية وتعاونية سائدة بين أعضاء الحكومة الجديدة. بيد أن الحالة في البلد ما زالت تشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تشمل جميع الانتهاكات المبينة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ورحبت بقرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية أول دولة يجري فيها تحقيقاته. لكنها أعربت عن اعتقادها بضرورة إنشاء آلية قضائية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت قبل دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٢. وأعربت عن ثقتها في عملية المصالحة في البلد الذي يتمتع شعبه بموارد وعزيمة معنوية استثنائية. وقالت إن الاستنتاجات التي توصلت إليها اشتملت على دعوة جميع أطراف الصراع إلى إنهاء دعمهم للجماعات المسلحة واحترام حقوق المرأة والطفل ودعوة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء عملية ديمقراطية حقيقية في البلد والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

٦٤ - **السيد نغاي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن التقرير عرض بصفة عامة نظرة متوازنة للتطورات التي حدثت مؤخرا في بلده. إلا أنه يرى أن توصية المقررة الخاصة بشأن مكافحة الإفلات من العقاب الموجهة حصرا إلى حكومته هي توصية غير كاملة: إذ أنها لم تعالج أي توصيات ذات صلة بالمجتمع الدولي. ولقد اتخذت حكومته بالفعل خطوات من جانبها لمكافحة مسألة الإفلات من العقاب - ومنها على سبيل المثال إلغاء المحكمة العسكرية والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية - وكان يرحب بتضمين التقرير توصية تدعو المجتمع الدولي لإنشاء محكمة دولية خاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعوضا عن ذلك اكتفت المقررة الخاصة في الفقرة ٥٧ من تقريرها ببيان أيدت فيه إنشاء لجنة تحقيق أو فريق من الخبراء، على النحو الذي اقترحه مفوض الأمم المتحدة السامي الراحل لحقوق الإنسان السيد فييرا دي ميلو لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي ارتُكبت قبل تموز/يوليه ٢٠٠٢.

٦٥ - وأعرب عن قلقه إزاء تحدث المقررة الخاصة في الفقرة ٦٥ من تقريرها عن التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى العدالة "حيث ارتُكبت تلك الجرائم على الأقل على يد مواطنين كونغوليين ضمن الأراضي الوطنية للكونغو". وتساءل عن العمل الذي تتوخاه في حالة الأجانب الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضمن نطاق الأراضي الكونغولية.

٦٦ - وفي الختام، تساءل عما إذا كانت المقررة الخاصة تشعر بأن الحالة الأمنية في بلدها التي زارتها ثلاث مرات لتوها مستقرة إلى حد يمكنها من القيام بزيارة مشتركة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام بإجراءات موجزة والإعدام التعسفي وهو اقتراح طُرح مرارا وتكرارا في دورات لجنة حقوق الإنسان.

٦٧ - **السيدة بورزي كورناتشيا** (إيطاليا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي وسألت المقررة الخاصة عما إذا كانت تعتقد أن إلغاء المحكمة العسكرية يمكن أن يغير الحالة التي وصفتها في تقريرها وهي الحالة التي عالجت فيها المحاكم العسكرية غالبية الجرائم وما إذا كانت تعتقد بتوفر إرادة سياسية لدى الحكومة لتغيير تلك الحالة. وسألت كذلك عما إذا كانت المقررة الخاصة تعتقد بوجود احتمال بتغيير ممارسة تجنيد الأطفال للخدمة في الميليشيات عما قريب.

٦٨ - **السيد بييندِيزا** (أوغندا): أعرب عن قلقه إزاء الإشارة في الفقرة ٣٠ من التقرير إلى قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في سياق الإشارة إلى الجماعات المختلفة من المقاتلين والحديث فيها عن مختلف المجازر التي جرت دون الإشارة على وجه التحديد إلى الجماعة المسؤولة عن ارتكاب المجازر.

٦٩ - **السيدة موتوك** (المقررة الخاصة): قالت في معرض ردها على ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إن مسألة الإفلات من العقاب ذات شقين هما: شق يتعلق بالإفلات من العقاب عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وهذا الجانب تعالجه المحكمة الجنائية الدولية والشق الآخر يتعلق بحالات الإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات فردية لحقوق الإنسان وهي حالات ستعامل معاملة الجرائم وستعالجها المحاكم المحلية ذات الصلة. وأضافت أن عددا من الحلول قد اقتُرح لإنشاء آلية دولية لمعالجة مشكلة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لا تستطيع المحكمة الجنائية الدولية معالجتها لأنها ارتكبت قبل تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقُدم اقتراح يتعلق بالخطوة الأولى في سبيل إنشاء آلية من ذلك القبيل يتمثل في إيفاد بعثة مشتركة من المقررين الخاصين لزيارة البلد. ولكن ذلك الاقتراح قوبل دائما بالرفض على أساس أن الحالة الأمنية في البلد لا تسمح بالقيام بتلك الزيارة وأنه لا توجد أموال لتغطية تكاليفها على أي حال. ولهذا فإن لجنة حقوق الإنسان أخذت في آخر دورة لها فكرة السيد فييرا دي ميلو بتشكيل لجنة للتحقيق أو فريق من الخبراء، كخطوة أولى صوب ضمان إقامة العدل بخصوص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت قبل تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقالت إنها تؤيد بصفة عامة إشراك المجتمع الدولي في إنشاء آلية قضائية فعالة من نوع ما: فالتاريخ يُظهر أن البلدان الخارجة من فترة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بحاجة إلى مساعدة دولية إذا ما أريد تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة.

٧٠ - وفيما يتعلق بالإفلات من العقاب في حالات الانتهاكات الفردية لحقوق الإنسان، أعربت عن قناعتها بأن الحكومة الحالية تملك الإرادة السياسية لاتخاذ الإصلاحات اللازمة في مجال إقامة العدل. وبالنسبة لمسألة تقديم المواطنين الأجانب إلى العدالة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل تموز/يوليه ٢٠٠٢، قالت إن آلية دولية من النوع الذي نوقش آنفاً سوف تعالج قضايا الأجانب وقضايا المواطنين الكونغوليين.

٧١ - ورداً على الأسئلة التي أثارتها ممثلة إيطاليا، قالت إن التقدم المحرز في مجال إقامة العدل هو أقل وضوحا في شرق البلد من العاصمة أو المناطق الأخرى لكنها مرتاحة لقيام المحاكم الأخرى، منذ إلغاء المحكمة العسكرية، باتخاذ خطوات لإعادة الممتلكات التي صادرتها المحكمة العسكرية

إلى أصحابها ولإجرائها تحقيقات مع المفتشين الذين صادروا الممتلكات بصورة غير قانونية. وأكدت أهمية تنسيق إصلاح النظام القضائي في جميع أرجاء البلد. وفيما يتعلق بتجنيد الأطفال للخدمة في الميليشيات، قالت إن لديها انطباعا بعدم وجود تقدم حقيقي يُذكر في هذا المجال بالرغم من الجهود التي بذلتها المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي، ويُعزى ذلك جزئيا إلى استمرار القتال في شرقي البلد.

٧٢ - وفي الختام، قالت في معرض ردها على التعليق الذي أبداه ممثل أوغندا إن الدعم الذي قدمته أوغندا للميليشيات مسألة معروفة للجميع وإن الإشارات التي وردت في تقريرها للأعمال التي قامت بها القوات الأوغندية يقصد بها القوات التي كانت هناك بصفة رسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.